الكتلة النقدية مقابلاتها" المجمعات النقدية"

1.تعريف الكتلة النقدية:

تسجل الكتلة النقدية مجموع النقود الموجودة والمتداولة لدى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين(الأفراد والمؤسسات) في وقت ما. أو هي مجموع الحقوق التي يملكها القطاع غير البنكي على البنوك وبالتالي فهي مجموع الالتزامات ، وتتكون الكتلة النقدية من النقدية للبنوك ويرمز لها بالمجمع النقديM_2ثلاثة أنواع من النقود هي:

الكتلة النقدية =M_2 =النقود القانونية + النقود الكتابية + أشباه النقود

2.مكونات (أجزاء)الكتلة النقدية:

النقود القانونية: تتضمن نقود البنك المركزي والقطع النقدية

نقود البنك المركزي: وهي الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي، ولا يقدمها مباشرة للوحدات غير المالية(الأفراد والمؤسسات)، وإنما يقدمها للبنوك التجارية والخزينة العمومية، حيث أن الجزء من النقود الموجه للأفراد يتكون من الأوراق النقدية، والجزء الموجه إلى الوحدات المالية يتكون من النقود الكتابية المركزية(حسابات كل من البنوك والمؤسسات المالية، الحساب الجاري للخزينة العمومية والحساب الجاري للمؤسسات الأجنبية لدى البنك المركزي).

القطع النقدية: (**النقود المساعدة**): هي من صنع الخزينة العمومية، لكنها لا تطرحها بفسها ، وإنما تبيعها للبنك المركزي بالقيمة التي توجد على القطعة، والبنك المركزي يطرح هذه القطع للتداول بنفس الطريقة المستعملة في الأوراق النقدية (هي قطع نقدية لتسهيل المعاملات اليومية وقيمتها الاسمية أكبر من قيمتها كمعدن) ويرمز للنقود القانونية بالمجمع النقدي**M_0** الذي **يطلق عليه اسم" القاعدة النقدية" حيث:**

القاعدة النقدية= أوراق نقدية في التداول+ القطع النقدية التي تصدرها الخزينة+ الاحتياطات في ميزانية البنك المركزي.

بما أن الاحتياطات في ميزانية البنك المركزي لا تتداول لأنها تعتبر نقود الاختصاصيين أي تستعمل فقط بين البنوك، فلا تؤخذ بعين الاعتبار، وكذلك القطع التي تصدرها الخزينة العمومية فلا تسجل لأن لديها قيمة مهملة في الكتلة النقدية، إذن:

M_0= القاعدة النقدية= أوراق نقدية في التداول.

النقود الكتابية: تتكون النقود الكتابية من مجموع:

-الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية

-الودائع تحت الطلب لدى البريد

-الودائع تحت الطلب لدى الخزينة العمومية (الأموال الخصوصية)

حيث تسجل الرصيد خلال العام بعد السحب الدفع، ويرمز لمجموع كل من النقود القانونية والكتابية بالمجمع النقدي **M_1** الذي يسمى المتاحات النقدية (الموجودات النقدية) حيث أن:

M_1 = المتاحات النقدية= النقود القانونية+ النقود الكتابية.

أشباه النقود: هي جميع وسائل الدفع في الاقتصاد غير القابلة للتحويل بسهولة إلى سيولة، وتتكون من الودائع الادخارية والودائع لأجل بالعملة الوطنية أو الأجنبية.

إذن الكتلة النقدية M_2= **النقود القانونية +النقود الكتابية + أشباه النقود.**

أما الكتلة النقدية الموسعة(أو سيولة الاقتصاد) ويرمز لها بالمجمع النقديM_3 فتتكون من:

$M_2 = M_3$ +التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول +الودائع والتوظيفات بالعملة الصعبة+ السندات قصيرة الأجل القابلة للتداول في السوق النقدي الصادرة من طرف المؤسسات المالية وخزينة الدولة

3.مقابلات الكتلة النقدية:

لا يمكن للبنك المركزي أن يصدر نقودا من العدم، بل هناك قواعد للإصدار لا بد من احترامها، إذ أن لكل عملية اصدار مقابل يتمثل في دين أو سند وهو ما يطلق عليه " مقابلات الكتلة النقدية".

تعريفها: مقابلات الكتلة النقدية هي مجموع الحقوق التي يمتلكها النظام البنكي(البنك المركزي والبنوك التجارية) على الاقتصاد ، الدولة والخارج، أي تعتبر أصولا بالنسبة للقطاع البنكي وخصوما بالنسبة للقطاع غير البنكي، والتي تقابل إصدار النقود من طرف البنك المركزي و البنوك التجارية.

مكونات مقابلات الكتلة النقدية: تتمثل في العناصر التالية:

1-الذهب والعملات الأجنبية(الحقوق على الخارج)

تحصل الدولة من خلال نشاطها المالي والتجاري الدولي على ذهب وعملات أجنبية مختلفة، ولكنها غير قابلة للتداول في الداخل، فيحجزها البنك المركزي ويصدر مقابلها عملة وطنية (أي أن هناك تعويض لقدرة شرائية خارجية بقوة شرائية داخلية)، ويمثل الذهب والعملات الأجنبية الرصيد الصافي لميزان المدفوعات.

مثال: عمليات التصدير ← (+) ذهب والعملات الأجنبية ← البنك المركزي ← زيادة العملة الوطنية المتداولة

عمليات الاستيراد ←(−) العملة الوطنية ←البنك المركزي ← انخفاض الذهب والعملات الأجنبية.

2-القروض الممنوحة للخزينة العمومية (الحقوق على الدولة)

هو منح قدرة شرائية جديدة للدولة مقابل دين عليها وتتمثل هذه القروض في ما يلي:

-**تسبيقات البنك المركزي:** عندما تواجه الخزينة العمومية عجزا في تمويل النفقات العمومية بإمكانها الاتجاه إلى البنك المركزي طالبة منه تزويدها بالنقود، وهذه المبالغ محددة قانونا ولا يمكن تجاوزها.

-**السندات العمومية الموجودة في محفظة البنوك التجارية:** وهي سندات خاصة بالبنوك التجارية فقط، وتتمثل في حجز حد معين من النقود من طرف كل بنك لفائدة الخزينة العمومية لتواجه به عجزها التمويلي . والضغط على البنوك التجارية وتصرفاتها الاقراضية.

-**حقوق الأفراد والمؤسسات على الخزينة:** وتتمثل أساسا في الودائع التي يكونها الأشخاص والمؤسسات لدى الخزينة العمومية ومنها الحسابات الجارية والودائع في الحسابات المفتوحة لدى الخزينة نفسها.

وتمثل القروض للدولة الرصيد الصافي لميزانية الدولة.

3-القروض الممنوحة للاقتصاد: (الحقوق على الاقتصاد)

تمنح من طرف النظام المصرفي وهي تسليم قدرة شرائية جديدة للمتعاملين غير الماليين(الأفراد والمؤسسات) مقابل دين عليهم، حيث تمنح القروض بطريقة مباشرة من طرف البنوك التجارية(قروض قصيرة الأجل) أو بطريقة غير مباشرة عن طريق إعادة الخصم للسندات الموجودة بحوزة البنوك التجارية.

ويمكن تلخيص الكتلة النقدية ومقابلاتها في ميزانية البنك المركزي كما يلي:

الأصول	الخصوم
1.الذهب والعملات الأجنبية (الحقوق على الخارج) 2.القروض الممنوحة للخزينة العمومية (الحقوق على الدولة) -تسبيقات البنك المركزي. -السندات العمومية في محفظة البنوك التجارية. -حقوق الأفراد والمؤسسات على الخزينة . 3.القروض الممنوحة للاقتصاد.	1.الأوراق النقدية المتداولة فقط. 2.الودائع تحت الطلب (نسجل الرصيد خلال العام بعد السحب والدفع) لدى: -البنوك. -البريد. -الخزينة (الأموال الخصوصية) 3.أشباه النقود: الودائع لأجل لدى البنوك (نسجل الرصيد خلال العام)